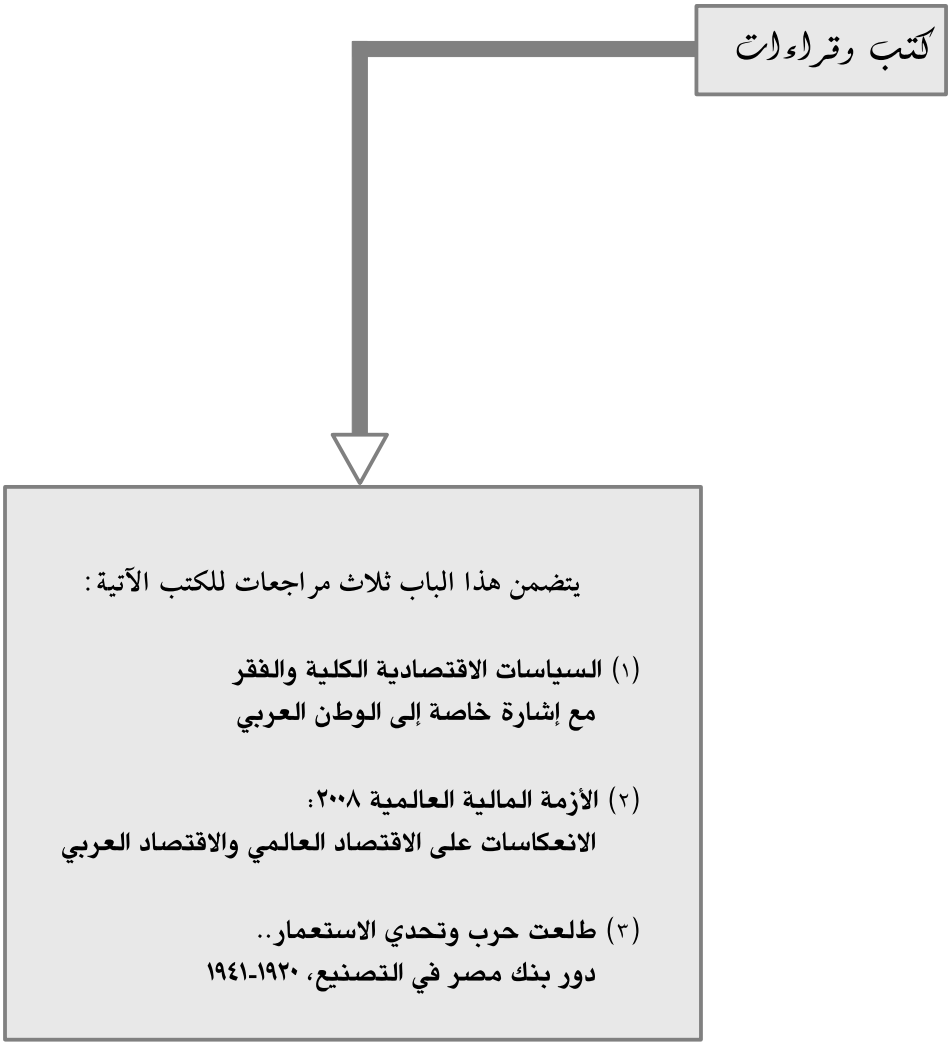
كتب وقراءات
يتضمن هذا الباب ثلاث مراجعات للكتب الآتية:
(١) السياسات الاقتصادية الكلية والفقر
مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي
(٢) الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:
الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي
(٣) طلعت حرب وتحدي الاستعمار..
دور بنك مصر في التصنيع، ١٩٢٠-١٩٤١

سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد

السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨). ٣١٢ ص.

سرمد كوكب الجميل

أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ـ العراق.

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، قبل أشهر، كتاب بعنوان: **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**؛ وقد كان الكتاب موضع اهتمامي لسببين اثنين: **الأول**، أنه يصدر عن مؤسسة عريقة هي مركز دراسات الوحدة العربية، والسبب **الثاني** يعود إلى أن مؤلفَيْ الكتاب زميلان عزيزان في جامعة الموصل، وهذا ما جعلني أركّز ملياً في قراءة هذا الكتاب، وأضع ملاحظاتي ورؤيتي فيه، بوصفه يتناول موضوعاً غاية في الأهمية، ويطرق باباً ما زالت الكتب العربية فيه قليلة.

ـ ١ ـ

تناول الكتاب موضوع السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، وهما محوران مترابطان ومتلازمان، فاقتصاد الدولة يعمل ضمن إطار السياسات الاقتصادية الكلية التي تضعها الحكومة، وتنفّذها عبر مؤسساتها، لتحقق بها أهدافاً رسمتها لها وطبّقتها، وهنا بيت القصيد ومربط الفرس. فالفقر ناتج طبيعي لتلك السياسات، مما يعني أنّ فشل السياسات الاقتصادية الكلية قاد إلى بروز ظاهرة الفقر، وأن تلك السياسات لم تؤت أُكُلها، ولم تحقق الأهداف، ولم تكن سياسات كفوءة، أو ربما يمكن القول، وباتجاه آخر، إن غياب السياسات الكفوءة والفاعلة قاد مجتمعاتها إلى الفقر، واليوم لا بد من وضع الخطوط والحدود لهذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع من مهنيين وأكاديميين. بعبارة أخرى، إنّ وجود سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى خفض الفقر بات خياراً لا بد منه؛ لا بل هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يضعه متخذ القرار على سلّم أسبقياته، ومن هنا كان أمراً ملحاً الخوض في غمار هذا الموضوع، والبحث فيه، ومناقشته على مشرحة البحث العلمي، ضمن منهجيات وفروض علمية ونماذج واختبارات، للوصول إلى تشخيص دقيق للظاهرة؛ وهذا ما طرحته هذه الدراسة وعالجته.

إنّ ما طرحه الباحثان من مقاربات لأوضاع الفقر في البلدان العربية يحتاج إلى وقفة طويلة ومتأنية؛ ولا سيّما ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين! وما قراءتي هذه، إلا بهدف إظهار المعالم الرئيسة لتلك المقاربات، ووضع إجابات لعدد من التساؤلات التي تراودني، والتي ازدادت كلما استغرقت في القراءة فصلاً بعد آخر.

يؤشر **الفصل الأول** إلى التأطير النظري الواسع للفقر ومفاهيمه، الذي استرسل فيه الكاتبان كثيراً ضمن المفاهيم التقليدية والحديثة، وأعقبا ذلك بإطار نظري للفقر في الفكر الاقتصادي بدءاً من الفكر الإسلامي، ومن ثم الماركسي، وانتهاءً بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث للفقر. وما يؤكد ذلك مناقشة الفصل هذا المفهوم من عدة جوانب فكرية، رغم كل التباينات التي تحيط به من منظور تاريخي.

وجاء **الفصل الثاني** ليناقش العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر، ومنها النمو الاقتصادي والبيئة والأسعار، ثم أعقب ذلك العوامل الأخرى المؤثرة، ومنها دور الدولة والبيئة والعولمة. تلا ذلك **فصل ثالث**، تناول الكاتبان فيه الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات خفض الفقر، وقد عرض الكاتبان فيه برامج الإصلاح، وخلصا إلى أن باستطاعة مجموعة من البلدان استعادة النمو أو تحقيقه، إلا أن الإنجازات باتجاه خفض الفقر بقيت غير كافية، ولا سيما أن أوضاع الفقر قد تفاقمت في العديد من البلدان النامية، العربية وغير العربية، من خلال برامج التكييف، التي قادت إلى خفض الإنفاق، ومن ثم تقليص الفرص المتاحة للعمل، وتدنّي الأجور، وقادت أسعار الفائدة المرتفعة إلى خفض الاستثمار ومزيد من البطالة والفقر في العديد من البلدان المذكورة. ويؤكد الكاتبان تطابق هذه النتيجة مع نتائج أعمال أكاديمية أخرى، على الصعيدين العربي والعالمي، وقد شملت تلك التراجعات مستويات التعليم والصحة والتغذية، وانخفاض معدلات الاستثمار وتقليص الإنفاق على تطوير الموارد البشرية والطبيعية.

يطرح الكاتبان بعض القنوات التي يمكن أن تسهم في خفض الفقر، ومنها النمو الاقتصادي والإنفاق العام والتنمية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، وفرص الحصول على الأصول المنتجة والحماية الاجتماعية والجنس والتنمية، والتنمية الريفية والحضرية. ويناقش الفصل بعض الرؤى المعاصرة في معالجة خفض الفقر في الاقتصادات النامية (العربية) والرأسمالية وضمن ثلاثة أبعاد؛ **الأول** التكاملي، و**الثاني** الإنتاجي، والبعد **الثالث** التوزيعي، ومن ثمّ يناقش الكاتبان موضوع معالجة خفض الفقر في الاقتصادات الرأسمالية.

أما آليات تأثير السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) في الفقر فقد ناقشها **الفصل الرابع**، وقد تمّ تأشير ضعف واضح في دور الدولة في استخدام الموارد والادّخارات في الأهداف التنموية، ويقع هذا في خانة آليات السياسة المالية باتجاه

خفض الفقر التي اعتمدت في الدول النامية، وأكد التخطيط للموازنة، وقدرة الحكومة على إعادة توزيع الإنفاق وتخصيصه حسب الأولويات، بالاعتماد على تقييم مشاريع خفض الفقر، والنشاطات التي يتم تحديدها في ضوء استراتيجيات خفض الفقر، بالشكل الذي يتناغم مع إطار الإنفاق العام. وبناءً على ذلك، فإن محاولة صنّاع السياسة تتمحور في برامج الفقر وفقاً لإمكانيات الموازنة من **جانب**، وطبيعة الموارد المتاحة من **جانب آخر**، كما قد يلجأ بعض الحكومات وفي الإطار نفسه، إلى تحويل الموارد من قطاعات الدفاع والإدارة العامة، باتجاه القطاعات الاجتماعية كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية، والبناء التحتي كالطرق الريفية وتوفير المياه في ظل استراتيجيات خفض الفقر، وتقييم النظام الضريبي، بوصفه أحد العوائد الأساسية للموازنة، لتمويل استراتيجية خفض الفقر، تمويلاً يحقق العدالة والمساواة وإعادة توزيع الدخل بين شرائح الدخل المتفاوتة لمنع الفقر؛ إنه تقييم لأثر السياسة المالية في الفقر في إطار النمو، وتوزيع الدخل والآثار المترتبة للعجز المالي في الفقر والتضخم والحساب الجاري الخارجي. وبعد أن يستعرض الكاتبان مرجعياً مجمل هذه الآثار، يعرجان على مشكلة الدول العربية النفطية ويصفانها بأنها مشكلة مواجهة التقلبات في إيراداتها الريعية، وهي لا تُعدّ مشكلة مستعصية من وجهة نظر السياسة المالية، بسبب وجود الفوائض النفطية التي تأخذ بالتراكم بين الأزمات الاقتصادية والصدمات التي تحصل للدول المذكورة، التي يمكن الاستعانة بها لتخفيض عجز الموازنة، وفي أسوأ الأحوال فإن اقتراضها من المصادر الدولية لا يشكل عبئاً اقتصادياً مثل العبء التي تعانيه الدول النامية جرّاء مديونيتها الخارجية، ومن ثم فإن آثار ذلك العجز في حالة حصوله لا يكون لها أثر بعيد الأمد بالنسبة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، أو تزايد متسارع في الفقر.

ولكن الإشكالية المعقّدة تجاه الفقر تظهر في حالة العجز المتزايد في البلدان العربية غير النفطية، ولا سيما تلك المنخفضة الدخل. فالاختلالات الهيكلية في بعض من تلك الاقتصادات تقود إلى تباين بين العرض والطلب، الأمر الذي ينشأ عنه تزايد في عجز الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات، وغالباً ما يقود إلى التضخم وارتفاع غير حقيقي (أو انخفاض) في قيمة العملة المحلية، وهذه المصفوفة من المتغيرات تؤدي إلى ارتفاع البطالة ومعدلات الفقر وانحراف في توزيع الدخل في غير صالح الفئات الفقيرة. وكان لتقييم سياسة الإنفاق على الفقر مساحة في **الفصل الرابع**، أعقبها الباحثان بتقييم السياسة الضريبية على الفقر، ومن ثم ذهبا إلى تقييم آليات تأثير السياسة النقدية في الفقر، وركزا على التضخم والبطالة وسعر الصرف. وقد عرض **الفصل الخامس**، وبإسهاب، تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التوزيعية والتجارة الخارجية في تخفيف الفقر، وركز على آليات تأثير السياسة التوزيعية فيه، والعلاقة بين النمو الاقتصادي وتباين الدخل والفقر، وسياسات إعادة التوزيع وخفض الفقر، وناقش بإسهاب سياسة الإصلاح الزراعي بوصفها

أداة لخفض تباين الدخل وبالتالي الفقر، وكذلك كيفية فشل أسواق الاعتماد والتأمين. وعرض للصراع الاجتماعي والأطر الحديثة لسياسات إعادة التوزيع وآثارها في خفض الفقر، ومن ثم ذهب نحو الاستثمار في التعليم الأساسي والتقني لزيادة عرض العمل الماهر، وتحقيق الفوائد المتأتية من حرية التجارة والاستثمار التقني بشكل واسع، وهو هنا يشير إلى تلك السياسات ومنها سياسات الأجور، والعمل نحو التماسك الاجتماعي، وكيفية زيادة الإنتاجية في سوق العمل، التي لم تأخذ نصيبها في الكثير من الدول.

كما عرض آليات تأثير سياسات التجارة الخارجية في الفقر وقد عنونها بـ «مقاربات الفقر»، ومن ثم عرض لأثر السياسة التجارية في النمو الاقتصادي وخفض الفقر، وقنوات تأثير السياسة التجارية فيه، ومنها توزيع السلع وأسعارها، والمؤسسات الإنتاجية المحلية وتأثيرها في الضرائب والإنفاق والأجور والاستخدام، وأثر التجارة الخارجية في هذين الأخيرين، وسياسة تحرير التجارة وأثرها في الأسعار النسبية ومعدلات الفقر، وكذلك تناول أسعار الصرف في إطار سياسة تحرير التجارة، التي تعد بمثابة المفتاح لتلك السياسات، وإصلاح التجارة وأثره في الأسعار النسبية والفقر، والآثار المترتبة لتحرير التجارة في الدخل الحقيقي في الأمدين القصير والبعيد، وانتهى باستراتيجيات التكييف ضد الصدمات التجارية. والأهم من كل ذلك ما ورد في **الفصل السادس** بوصفه تناول حالة الفقر العربية، إذ عرض لجانبين هما: خارطة الفقر العربي وشملت عدة صفحات، ومحددات تحسين بيئة الفقر العربي. وقد ركز هذا الفصل على مؤشرات عدد من الدول العربية التي تدل بنسب مختلفة، وخلال سنوات، على مظاهر الفقر وأوضاعه في مجتمعاتنا النامية، وقد ردّ الكاتبان جانباً من المشكلة إلى التشوّهات الحاصلة في الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ونمط تجميعها. وهنا لا بد من الإشارة إلى دراسات وتقارير المنظمات الدولية التي أغنت الموضوع نقاشاً وبحثاً، وساعدت في وضع ترتيب للدول العربية باعتماد مؤشر الفقر البشري تارة، ومؤشر التنمية البشرية تارة أخرى، والتي اعتمد عليهما الكاتبان في مناقشتهما. بعد ذلك تم عرض المحددات الداخلية (المحلية) أمام تحسين بيئة الفقر العربي، وقد ركزت تلك المحددات على الزراعة بشكل عام، وهو أمر ليس بغريب، فأحد المؤلفين معنيّ بالزراعة العربية منذ عقود. ومن ثم وضع المؤلفان توصيفاً للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد أطلقا عليها السياسات الاقتصادية، وهنا يبدو أن هناك بعضاً من عدم الوضوح في بعض المفاهيم وخلطاً غير مقصود بين المتغيرات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية. وازداد الأمر تعقيداً، ولا سيما عندما أشار المؤلفان إلى ذلك، فلم يتضح المقصود بدقة؛ فالمتغيرات هي غير السياسات، وهي نفسها غير البرامج والاستراتيجيات. إنّ ما عرضه الباحثان يشير إلى السياسات بعيداً عن أمر المتغيرات، وهذا ما وددت الإشارة إليه. وما يؤكد ذلك تصنيف السياسات

الاقتصادية في الدول العربية الذي اعتمده الكاتبان، وعلى أساس خصوصيتها، وهنا يضع الكاتبان لنا مجموعتين من الدول: المجموعة **الأولى** تضم دولاً ذات سياسات ركزت وسعت إلى تمركز القرارات الموجّهة لاستخدامات محددة للموارد، بغرض توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، كونها تنعم أسواقها بالشفافية التنافسية، فحددت أسعار الصرف والفائدة والأجور من خلال المؤسسة الرسمية، وقصد بها الدول التي تعتمد المركزية في إدارة نشاطها الاقتصادي، وكيف تدنّت مستويات الفقر فيها، وكيف استطاعت أن تخفف من شدته. أما المجموعة **الثانية** فتتألف من الدول التي اعتمدت على الأهداف التأشيرية في توزيع الموارد الاقتصادية.

ـ ٢ ـ

من الملاحظات التي نوردها على الكتاب:

ـ إنّ الكاتبين قد استرسلا في الجوانب النظرية، وكان هذا على حساب الجانب التطبيقي الذي يعوزه الكثير من البحث والدراسة، ولا سيما في الدول العربية. لقد غطّى الجانب النظري مساحة واسعة من الكتاب، وتعمّق الكاتبان في المفاهيم والنظريات والآليات والسياسات، عرضاً وتقييماً ومراجعة نظرية. وعلى الرغم من أهمية كل هذه الجوانب إلا أنها، وكما يبدو لي على الأقل، كانت على حساب تطبيقات الموضوع في الدول العربية، ولا سيما أنّ الكتاب يحاكي السياسات الاقتصادية وخفض الفقر في الدول العربية.

ـ إنّ ما يسجل على الكاتبين أيضاً استخدام عدد من المصطلحات التي يكتنفها اللبس والغموض ومنها: الممكنات، المتضمنات، المسارات وغيرها مما قد يثير نوعاً من اللبس عند القارئ.

ـ لقد استنتج الكاتبان أنّ الدول العربية قد عجزت سياساتها عن الوصول إلى الأمثلية، ويبدو برأي المؤلفين أن هذه الدول، وهي دول المجموعة الثانية، قد حققت الكثير، ولكنها لم تبلغ الأمثلية، وهو أمر لم تتناوله منهجية الكتاب بموجب معطيات الترتيب الذي قدّمه المؤلفان. فكيف توصف سياسات دول مثل الأردن والمغرب وتونس بأنها لم تبلغ الأمثلية؟، علماً بأن هذه الدول تواجه تحديات خطيرة يقف الفقر على رأسها، وإن الحديث لا يمكن أن يكون عن الأمثلية في هذه المناقشة، ذلك أن هذه الخيرة قياس رياضي معقّد، وليست استنتاجاً مبنياً على مؤشرات؛ بل هي بناء نموذجي للظاهرة. ومن هنا فقد برزت المصطلحات التي قد ينشغل بها القارئ ويغيب عن ذهنه التباين الكبير بين الأمثلية والكفاءة، وبين هذين الأخيرين والكفاية وخط الفقر، أو غير ذلك. لذا، فحديث الباحثَيْن ينسحب على مؤشرات وتبويب لسياسات الدول الاقتصادية، وليس على قياس وتحليل واستنتاج.

أعتقد أن ما قصده المؤلفان هو تأكيد الموازنة بين تدخل الدولة وعدم تدخلها، وهو أمر غير الأمثلية التي تحدثا عنها. وهذا ما كان، وما زال، موضع جدل ونقاش؛

فالسياسات التي تضعها الحكومات وتنفذها مؤسساتها قد تكون عرضة لمشاكل وأزمات تؤدي إلى تدخل الدولة على خط التنفيذ، ليس في الدول العربية فحسب، بل حتى في حكومات أقطاب الليبرالية الحرة ودولها، مثل ما يدور في الولايات المتحدة هذه الأيام عن تدخل الدولة في أزمتها الحالية.

ـ إن ما طرحه المؤلفان في سنة ٢٠٠٨ هو في عالم غير عالم النصف الثاني من القرن العشرين، وإن طرح السياسات الاقتصادية الكلية وخفض الفقر قد بات عنواناً غاية في الأهمية بعد مجموعة دراسات نفّذها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن الفقر، ولا سيما في الدول العربية مثل اليمن وسورية وغيرها. ومن هنا فما عرضه الباحثان من عدد من المؤشرات منها متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية، ومعامل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وصافي المساعدات الإنمائية والديون الخارجية، وصافي الاستثمار المباشر، ربما لا يصلح لأن يُبنى عليه مثل تلك الاستنتاجات في ظل غياب القياس والنمذجة والتكميم.

ـ لقد تناول المؤلفان المتغيرات غير الاقتصادية بشكل موجز جداً (صفحتان)، وبعض المؤشرات الاجتماعية مثل النمو السكاني ونمط الصراعات العرقية، واستنزاف الموارد البيئية واغتراب الفقراء دون أي تحليل يذكر لوصف الفقر كظاهرة اقتصادية اجتماعية في الوقت نفسه، مما أضعف الوجه الاجتماعي لظاهرة الفقر؛ علماً أن المضامين الاجتماعية في السياسات الاقتصادية الكلية تنطوي على أبعاد كثيرة غابت عن البحث والمناقشة، فيما ذهب المؤلفان إلى المحددات الخارجية على بيئة الفقر العالمية، وأعتقد أنّ المقصود في هذا تأثير المحددات الخارجية في بيئة الفقر العربية بدلاً من بيئة الفقر العالمية.

ـ ٣ ـ

إنّ ما أردت قوله في عرض هذا الكتاب يتلخص في مسألة جوهرية مضمونها أنّ الكتاب قد ناقش السياسات الاقتصادية الكلية للفقر ومقاربتها في الدول العربية، وقد كانت مناقشة معمقة للمفاهيم الأساسية للفقر ومقاييسه وموقعه في الفكر الاقتصادي، والعوامل المؤثرة فيه وسياسات التكيّف والإصلاح الاقتصادي، واستراتيجيات خفض الفقر، والتحولات التي يشهدها العالم والسياسات المالية والنقدية تجاه الفقر، وكذلك السياسات التجارية والتوزيعية والتجارة الخارجية، وقد شكلت الفصول الستة مادة نظرية دسمة للقارئ العربي في ظل النقص الكبير الذي تعانيه المكتبة العربية.

وعلى الرغم من ذلك تبقى مناقشة ظاهرة الفقر في الدول العربية وسياساتها الاقتصادية تجاه خفض الفقر ومستوياته من المواضيع المهمة جداً، ولكن كيف يمكن معالجتها في إطار خيارات الباحث المنهجية والعلمية المتاحة؟ يبدو لي أنّ مشكلة الباحث العربي منهجية بالدرجة الأولى، وتتمحور حول كيفية التعامل مع

الظاهرة؛ فما قرأته يُعدّ كتاباً تناول تقييماً للسياسات الاقتصادية الكلية تجاه الفقر مع إشارة إلى الدول العربية، وإن الدخول في مقاربات لأوضاع الفقر في الدول العربية يطرح أمامي عدة خيارات منهجية، ولا بد من إثرائها، وأهمها المقاربة التاريخية بين أوضاع ما قبل ١٩٩٠ وما بعدها، فلكل دولة عربية سياساتها التي تغيرت عبر أربعة عقود من الزمن، والمقاربة الأخرى مكانية في طبيعتها لدول استطاعت أن تجتاز حاجز الفقر، والأهم مما سبق تصنيف السياسات الاقتصادية الكلية عبر مجموعتين من السياسات؛ **الأولى**، المالية والنقدية وما يخص سعر الصرف، و**الثانية** تعنى بالتحرر المالي والتجاري وتخفيف الإجراءات. والسؤال هو كيف تؤثر هذه السياسات في خفض الفقر في الدول العربية؟ وإذا كان التأثير عكسياً أو أقل من المتوقع في الفرض البحثي، ترى ما هي الطرق البديلة وأشكال التكييف الذي يمكن أن يسرّع بالنمو ويراكم رأس المال؟ وهنا يأتي دور السياسات وكيفية تطبيقها بشكل مقيد أو بشكل متحرر، والاستراتيجيات وطبيعتها وحركية بدائلها وآلياتها، وكيف يمكن التعامل مع تحدياتها وفرصها المتاحة، وتقوية وتدعيم القدرات الوطنية لتحقيق النمو بوصفه الخيار الأفضل.

أما إذا ذهبنا أعمق من ذلك فلا بد من طرح السياسات القطاعية على طاولة البحث والنقاش وتعريضها لمشرحة الباحث العلمي، وهذا يمكن أن يفتح لنا باباً للمزيد من البحوث والدراسات والحوارات العلمية، ناهيك عن موضوع تعبئة الموارد وإعادة توزيعها تلك الفرضية التي ما برح المختصون يناقشونها منذ أكثر من نصف قرن من الزمن وما زالوا. دعونا نبقي على باب الموارد البشرية واقتصادياتها وسياسات الحكومات الاقتصادية الكلية تجاهها وطرح موضوع العمل، وأن لا نعرّج على منظومات القيم المجتمعية التي فعلت فيها ما فعلته سياساتنا الاقتصادية. لذا من باب أولى أن نحيط علماً بحافات وهوامش يطرقها الاقتصاديون اليوم في معالجاتهم وسياساتهم وترشيدهم لمتخذ القرار. فأين نحن من كل هذا؟

* * *

ختاماً، لا بد من القول إن هذا الكتاب يمثل إضافة علمية إلى المكتبة العربية، إذ لا بد من طرح الموضوع بجرأة، وتشخيص مكامن الخلل ومكامن النجاح، ولا بد من إعادة خلق الثقة بين الباحث الاقتصادي ومتخذ القرار. وعلى الرغم من كل الملاحظات التي وردت حول الكتاب، فهو بلا شك عمل أصيل بعرضه وطرحه يمكن أن يسد ويلبّي حاجة المهتمين والباحثين في هذا المجال ■